

السعودية تتعثّر في سداد 60.4 مليار ريال من ديونها

نبدأ - فشل في إدارة الدين العام وفي ضبط الإنفاق الحكومي، انعكسًا سلبيًا على السياسات المالية للسعودية، وقد تمثّل ذلك في طلب السلطات إعادة جدولة سداد مستحقات مترتبة عليها حتى العام 2029، بعد تعثرها في سداد ديون بقيمة إجمالية بلغت 60.4 مليار ريال سعودي. إلى جانب إدارة مكوك جديدة بقيمة 60.3 مليار ريال مُمّقة على سنواتٍ حتّى العام 2040، لتمويل عجز الميزانية، وفق مركز إدارة الدين.

جديرٌ ذكره أنّ الميزانية المذكورة، وحتى الربع الأول من العام الجاري، سجّلت عجزًا يُقارب الـ 59 مليار ريال، مع تزايد الإنفاق والعجز عن تنويع مصادر الإيرادات، رغم تراجع أسعار النفط وتعثر مشاريع رؤية 2030.

العجزُ الحاصل يعودُ كذلك إلى شُح السيولة وارتفاع نسبة القروض، فضلًا عن استنزاف الخزينة في سبيل هيئة الترفيه والخطط المُستغلّة في تلميع صورة البلاد لمصرف الأنظار عن انتهاكاتهما ضدّ حقوق الإنسان والبيئة.

التحدياتُ الاقتصادية هذه تفتقدُ إلى الشفافية المالية، والمشاريع الخيالية تُثير تساؤلاتٍ حول الهدر الكبير، وسياسات الاستدانة والاقتراض الحكومية.